

٢١٦٧٢ رسالة في المسبوق من لم يدرك مع الأمام من الركعة  
الأولى ، جميع الهجراني ، أحمد بن محمد -  
١٢٦٤ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٨٢٣٣ ١٢١٦ اسم

٥٧٦٨ نسخة جيدة ، خطها نسخ معتسك .  
معجم المؤلفين ٢ : ٦٨٠

أب المصباح آت الفقه الاسلامي وأصوله آت المؤلف  
ب تاريخ النسخة

Copyright © King Saud University

١٦٩٠  
١٤١٥/٨/٧



المملكة العربية السعودية  
جامعة الرياض



University of Riyadh  
RIYAD, SAUDI ARABIA

ادارة

Department of

No. .... الرقم ..... Date ..... التاريخ

٥٧٦٦  
٢١٥



رقم ٥٧٦٦

تدقيق

٢٦٢

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٥٧٦٦ - ٥١٦٩
العنوان:	رسالة في الطب يوفيه من علم يدرك مع إيمان
المؤلف:	المصنف أبو عبد الله محمد بن محمد
تاريخ النسخ:	الثالث عشر الهجري
اسم الناسخ:	---
عدد الأوراق:	٨ - ١٦
ملاحظات:	---
	---



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحاصل الكلام على المسبوق وهو في هذا  
المقام الذي نحن بصدده بيان من لم يدرك  
مع الإمام من الركعة الأولى أو غيرها من الركعات  
يسع قراءة الفاتحة قراءة معتدلة بالنسبة  
لغالب الناس لا بالنسبة لقراءة نفسه ولا في  
قراءة الإمامه على المعتد في جميع ذلك  
وضده الموافق أنه لا يخلو حاله أما إذا  
ان لا يشتغل عقب حرامه الإمام واجب عليه  
من قراءة أو ركوع وأما ان يشتغل بغير  
ما وجب عليه كأن يشتغل بافتتاح أو  
تعوذ أو بسكوت ولو عمدا أو باستماع  
قراءة الإمامه أو غير فأن لم يشتغل  
الإماما وجب عليه فأن كان واجب الركوع  
لم يدر ك مع الإمام جزءا من محل المقام  
ادرك الركعة حكما تخفيفا عليه لكن بالشروط  
التي ذكرها في المتن

لا يشترط  
التي ذكروها لا درأها فلو اختل شيء منها فاقته  
الركعة فبأنى بركة بعد سلام الإمامه وأن كان  
واجب القراءة لكونه أدرك جزءا من محلها معه عند ابن حنبل  
مع الإمام وجب عليه إذا ركع الإمامه ان  
يقطع القراءة وان كان بطيها ويركع  
معه لأن واجب من القراءة هنا ما حصل للبصير أو وضع  
منها قبل ركوع الإمامه كما ينما كان بشرط يد الإمامه على ظهر  
أن لا يقصر في ذلك بتوان وخوف ولا يكف الإمام لغريم وفي  
الأسراع في القراءة وجوب ركوعه مع قل على الجلال و  
امامه في هذه والتي قبلها لا لذاته تردده كما هو  
بل لأجل تحصيل الركعة لأن المختلف بركن  
مكروه وليس حرام وحمل الوجوب في شيخنا الرملة في  
الصورتين على ما تقررت في قوله وابتمه شيخنا  
الك وجه تعيين بعضهم فيها بنسب  
الركوع مع الإمام بدل الوجوب وابنه فقد تقدم وفي الغرض  
التي ذكرها في المتن



مسألة ولتغير من غير بالوجوب فلو لم يركع  
في الصورتين فأتته الركعة وكره له التحلف  
عن الركوع مع الإمام إن لم يعذر بنفسه أو نحو  
وحيث كره له ذلك فأتته ثواب الجماعة  
أيضاً لأن كل مكروه لا يوجد إلا مع الجماعة  
يفوت ثوابها ولا تبطل صلاة فيها  
على المعتمد إلا إذا تخلف بتمام ركنين فعليين  
من غير عذر بأن تخلف في القيام حتى هو  
إمامه للسجود وقيل تبطل صلاة بفوات  
الركوع مع الإمام لأنه ترك متابعة الإمام  
فيما فاتت به ركعة فهو كالتخلف بها وحيث  
فاتت الركعة في الصورتين امتنع عليه  
الركوع لنفسه فيها فلو ركع فيها لنفسه  
بعمداً بطلت صلاته لزيادته

لعمري اعظم الرضا

ركوعا غير محسوب له ولا متابعة فيه  
او ناسيا او جاهلا لغى ولا تبطل صلاة  
وان اشتغل بغير ما وجب عليه من افتتاح  
او غيره مما مروى كان واجبه الركوع فان  
فرغ مما اشتغل به او قطعه وادرك  
الركوع مع الامام ادرك الركعة حقا  
كما مروى يكون في مدة اشتغاله بما ذكر  
مرتكبا خلافا لاولى وان لم يدرك  
الركوع معه فاتته الركعة على وزن  
ما تقدم فلا يركع لنفسه فان ركع لنفسه  
عاملا عالما بطلت صلاته لما مروى ان  
اشتغل بغير ما وجب عليه وكان



واجب القراءة فلا يخلو حاله اما ان يظن  
ادراك الامام في الركوع مع اشتغاله بذلك  
واما ان لا يظن ذلك فان ظن ذلك تخلف  
على المعتمد وجوباً في محل القراءة ليشغل  
من الزمن بعد ركوع امامه بالقراءة من الفاظه  
ما يساوي في ظنه الزمن الذي فوته  
في غير الواجب ولا يجب ان يقرأ بعد  
حروف ما قرأ في ذلك الزمن على المعتمد  
ولا يكلف الاسراع في القراءة ثم ان فرغ  
من قراءة ما لزمه قراءته والامام راع  
ركع معه وادرك الركعة والافاته  
الركعة على المعتمد من اضطراب طويل  
بين المتأخرين لتبين تقصير بترك

الذي ذكره وسكت على  
عليه وسلم  
ذلك ايضا في  
حاشيته على  
الخطيب لكن  
كلامهم يقتضي  
عدم اعتباره  
فاخبرهم بذلك  
والله اعلم  
اه  
الذي ذكره وسكت على  
عليه وسلم  
ذلك ايضا في  
حاشيته على  
الخطيب لكن  
كلامهم يقتضي  
عدم اعتباره  
فاخبرهم بذلك  
والله اعلم  
اه  
الذي ذكره وسكت على  
عليه وسلم  
ذلك ايضا في  
حاشيته على  
الخطيب لكن  
كلامهم يقتضي  
عدم اعتباره  
فاخبرهم بذلك  
والله اعلم  
اه



ركن ركوعه وادرك الركعة واثبات الركعة على المعتد من اضطراب طوي بين  
 المتأخرين لتبين قصير بترك الاستقبال بما وجب عليه ولا عبرة بالظلمة  
 التي لحظت ولا ينافي ذلك قول بعضهم هو عذر رهنا في هذا التخلف  
 لا الزامه بالتقاة فيه لانه لا يلزم من عذره بما ذكره الركعة اذا افتات  
 الركعة مع الامام لان عدم ادراكها بترك ليس لحد من عذره بل لقصير  
 مما ذكرنا فانما له الجلال المحل وعذره بما ذكرنا غنا يفيد رفع كراهته  
 التخلف بركن الموجود في الشق الاول ويجب عليه بعد رفع الامام من  
 الركوع تكمل ما فاتته حتى يريد الامام الطوي للسجود فان محل وافقه  
 فيه او في ما قبله فارق وجوب التسليم لصلاته من البطون  
 فانه قد عارضه وحاجته متاخرة الامام وقيل ان ذلك ما الزم ولا  
 مسج لاحدها فيلزم ان يتولى المفارقة ليحل الفاتحة ويجري على ترتيب  
 صلاة نفسه وتكون مفارقتها حسن بعد فلا تكيه وان قصير  
 بار تكا بسبب وجوبها وتلخص بما ذكرنا ان الشق الاول بالركعة  
 ايادى الامام في الركوع فاته الركعة ولغيره في الشق الاول بالركعة  
 او في الثاني بكونه لا يتصل صلاة لا تتخلف عام ركعتين فليبين قطعاً فيكون  
 وان لم ينظر ادراكه في الركوع واستغفر بما ذكره وجب عليه نية المفارقة  
 فانه تركها بطلت صلاته على ان قاسم على ما قاله الشوخي ثم قال الحنفى  
 في الشوخي وقال شيخنا الديلمي لا يتصل ان تخلف بركنين بلا نية مفارقة  
 او اما اعثله ففصل وفاء انتهى فظهر من كلام الشوخي ان الركعة في الركعة  
 لا يفرق من حيث البطلان للصلوة بغير ظنه ادراك الركعة في الركعة  
 ان استغفر بما ذكره وبين عدم ظنه ذلك انتهى ملخصاً فعد غيب  
 انما يعتد في المذهب والله اعلم واحكم **وسرع لو شك المقتدي هو مسنون**  
 او موافق لزمه الاحتياط فيختلف لان تمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الاول  
 من تناقض فيه المتأخرين لانه لا يرضى في حقه اصلاً من عدم ادراكها وعدم تحمل  
 الامام عنه فالزمناه انما به رعاية الثاني وفاتته الركعة لعدم ادراك ركوعه رعاية  
 الاول احتياطاً فيهما وقضية كلام بعضهم ان محل هذا ان لم يحرم عقبه حرام

Handwritten text on a palm leaf fragment.







حاصل الكلام على المسنون وهو هنا على المعتد من اليد ركعة الإمام من  
 الركعة الاولى وغيرها من النسيئة لا يفسد ولا يفتقر الى النسيئة لا يفسد ولا يفتقر الى النسيئة  
 الموافقة ان لا يخلو حاله انما ان لا يشتغل بعد احرامه بغيره من سبيل او غير سبيل  
 عليه من صلاة او ركعة او غير ذلك وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل  
 او غيرها فسكت ولو سكت وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل  
 فان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل  
 ادراك الركعة حكمها خففت على كل واحد من وجهين احدهما ان يقطع الركعة وان كان  
 له ذلك وان كان كان واجبه ان يقطع الركعة وان كان كان واجبه ان يقطع الركعة  
 عليه اذا اراد ما منه ان يقطع الركعة وان كان كان واجبه ان يقطع الركعة  
 ويجوز ان يقطع الركعة وان كان كان واجبه ان يقطع الركعة

لا تمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الوجه  
 من تناقض فيه للمتأخرين لانه تعارض في  
 حقه اصلا لانه عدم ادراكها وعدم تحمل  
 الامام عنه فالزمانه اتمامها رعاية للثاني  
 وفاتحة الركعة لعدم ادراك ركوعها رعاية  
 للاول احتياطا فيهما وقضية كلام بعضهم  
 ان محل هذا ان لم يحرم عقب حرام الامام  
 او عقب قيامه من ركعة والا لم يؤثر  
 شكله وهذا انما ياتي على ان العبرة في  
 الموافقة بادراك قدر الفاتحة بقراءة  
 الامام والمعتد خلافه كما تقدم انتهى قال  
 ابن قاسم عليه وافى الشهاب الرملي بان  
 حكم حكم الموافقة انتهى تكميل  
 في ع ش على م ر ما نصه لو كان مع الإمام  
 الجماعة فكبر شخص للاحرام فظن



احد المأمومين ان الامام ركع ركع  
قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام  
لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن  
هل يعد الركوع المذكور قاطعا للموالة  
فيستأنف قراءة الفاتحة اولاً وان  
طال فيتم عليها فيه نظرو الاقرب الثاني  
لانه ركوع معذور فيه فاسبب السكوت  
الطويل سهواً وهو لا يقطع الموالة  
وبقي ما لو كان مسبوقاً فركع والحالة  
ما ذكرتم تبين له ان الامام لم يركع فقام  
ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه  
نظراً لكونه مسبوقاً اولاً بل يتخلف ويقرأ  
من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه  
لتقصيره فيه نظرو الاقرب الثاني ايضا

للعلة المذكورة ولان العبرة في العذر بما  
في الواقع لا بما في ظنه انتهى خاتمة  
تشمّل على فرعين الاول فيما لو  
اسرع الامام قراءته حقيقة فكيف  
حال المأموم معه وبيان ذلك يعلم  
من كلامه ع ش علم ر في بحث المسبوق  
ونصه ومن ذلك ما يقع لكثير من الامة  
انهم يسرعون القراءة فلا يمكن للمأموم  
بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة  
بتمامها قبل ركوع الامام فيركع معه ونحسب  
له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات  
فلو تخلف لا تمام الفاتحة حتى رفع الامام  
رأسه من الركوع او ركع معه ولم يطأ  
قبل ارتفاعه عن اقل الركوع فأتته الركعة  
فيتبع الامام فيما هو فيه ويأتي بركعة



بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ أَنْتَهَى الْفَرْعُ الثَّانِي  
وَهُوَ فِي الْأَعْتِدَالِ لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ أَوْ الْمُصَلِّي مُنْفَرِدًا أَوْ شَكَا فِي  
تَرْكِ الْفَاتِحَةِ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِمَا الْعَوْدُ لِلْفَرَائِضِ إِلَى  
الْقِيَامِ بِقَصْدِهِ لِأَجْلِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لَكِنْ  
إِذَا عَادَ الْإِمَامُ فَهَلْ يَعُودُ الْمَأْمُورُونَ مَعَهُ  
أَوْ يَنْتَظِرُونَ أَوْ يَفَارِقُونَهُ بِالْيَتَةِ أَمْ كَيْفَ  
الْحَالُ وَجَوَابُ هَذَا السُّؤَالِ يُؤْخَذُ مِنْ  
كَلَامِ عَشْرٍ عَلَى مَرَوْضَةٍ رَأَيْتُ بِهَا مَسْ  
نَقْلًا عَنِ الرَّمْلِيِّ خَطَّ بَعْضُ الْفَضْلَاءِ مَا  
نَصَّه أَمَّا إِمَامٌ أَعْتَدَلَ مِنَ الرُّكُوعِ فَشَكَّ  
فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامِ فَيُلْزَمُهُ الرُّجُوعُ  
إِلَى الْقِيَامِ بِقَصْدِهِ لِأَجْلِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لِأَنَّ  
الْأَصْلَ عَدَمُ قِرَائَتِهَا وَأَمَّا حُكْمُ الْمَأْمُورِينَ  
الَّذِينَ تَلَبَّسُوا بِالْأَعْتِدَالِ مَعَ الْإِمَامِ فَهَلْ  
يَنْتَظِرُونَ فِي الْأَعْتِدَالِ فَيَغْتَفِرُ تَطْوِيلَهُ

لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَرْكَعُونَ مَعَهُ إِذَا رَكَعَ بَعْدَ  
الْقِرَاءَةِ أَمْ يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِإِزْمِهِ فِي الْقِيَامِ  
مَعَهُ حَتَّى يُلْزَمَهُمْ أَنْ يَرْكَعُوا إِذَا رَكَعَ  
ثَانِيًا لِأَجْلِ الْمَتَابَعَةِ أَمْ يَسْجُدُ وَاقْبَلَهُ  
وَيَنْتَظِرُونَ فِيهِ وَلَا يَضُرُّ سَبْقَهُمْ لَمْ يَرْكَبُوا  
لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ أَمْ كَيْفَ الْحَالُ قَالَ يُخْتَارُ  
الرَّمْلِيُّ بِالْأَوَّلِ وَيَغْتَفِرُ التَّطْوِيلَ فِي الْأَعْتِدَالِ  
لِلضَّرُورَةِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَاعْتَدَاهُمْ  
يَنْتَظِرُونَ فِي السَّجُودِ وَيَغْتَفِرُ سَبْقَهُمْ  
بِرُكْنِي لِلضَّرُورَةِ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِأَنَّهُ  
رَكْنٌ طَوِيلٌ أَنْتَهَى أَقْوَلُ وَهَذَا مَفْرُوضٌ  
كَأَنَّكَ تَرَى فِيمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا مِنْ حَالِ الْإِمَامِ  
شَيْئًا لِبَعْدِهِمْ عَنْهُ أَوْ لِكُونِهَا سَرِيَّةً أَمَّا  
لَوْ عَلِمُوا مِنْ تَرْكِ الْفَاتِحَةِ فَيَنْتَظِرُونَ  
فِي السَّجُودِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا نَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ



٩  
 في الرمي في ابن حجر بعد قول المصنف وتصح قدوة  
 المودى بالقاضي الخ انتهى ختم لو لم يطمئن  
 له المسبوق في الركوع مع الا امام قبل ارتفاع  
 عن اقل الركوع لكن لما قام الا امام شك في  
 ركوعه فاعادته فهل يعود المأموم معه  
 للركوع ويدرك الركعة اولاً فيه نظر والذي  
 يظهر انه ان علم ان عوده الشك كان كتابه  
 بذلك وجب العود معه لتبين وجوب  
 الركوع على الامام والا فلا يعود بل يتبع عليه  
 في باقي الركعات وبقي ما لو ادرك الامام في الركوع  
 واظلم معه يقيناً ثم لما رفع الامام رأسه  
 من الركوع شرع في قراءة الفاتحة فشك  
 المأموم في حال امامه هل هو ساء او عامد  
 او جاهل هل يحسب له ركوعه الاول معه ام  
 لا فيه نظر والا فرب عدم حسابه لان التحل  
 عنه رخصة وهي لا يماريها الا بيقين  
 في تقدير ان الامام لم يقرأ الفاتحة



٢١٦ رسالة في المسبوق عن لم يذكر مع الايام من الركعة  
الاولى ، جامع الهجر اوى ، احمد بن محمد  
١٢٢٤ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تاليفه .

ق ٨ س ٢٦ ١٢٢٦ اسم

٥٧٦٦ نسخة بخطه ، خاتما نسخ مصنفه .

مصنف المؤلفين ١٢٨٠ هـ

١٠٠ المبدأ اتفق الاصل في اصوله . المؤلف

بدا تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

١٦٩٠  
١٤١٥/٨/٧



المملكة العربية السعودية

# جامعة الرياض



*University of Riyadh*

RIYAD, SAUDI ARABIA

ادارة

Department of

No. \_\_\_\_\_ التاريخ \_\_\_\_\_ الرقم \_\_\_\_\_ Date \_\_\_\_\_

٥٧٦٦



رقم ٥٧٦٦

تكملة

٥٦٦

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٥٧٦٦ - ٥١٦٩
العنوان:	رسالة في الميوسفه من علم يدرك مع إيمان
المؤلف:	المصنف اوى كاهن محمد بن محمد
تاريخ النسخ:	الثالث عشر الهجري
اسم الناسخ:	---
عدد الأوراق:	٨ - ١٦
ملاحظات:	---



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحاصل الكلام على المسبوق وهو في هذا  
المقام الذي نحن بصدده بيان من لم يدرك  
مع الإمام من الركعة الأولى أو غيرها من الركعات  
يسع قراءة الفاتحة قراءة معتدلة بالنسبة  
لغالب الناس لا بالنسبة لقراءة نفسه ولا في  
قراءة الإمامه على المعتد في جميع ذلك  
وضده الموافق أنه لا يخلو حاله أما إذا  
لا يشتغل عقب حرامه الإمام واجب عليه  
من قراءة أو ركوع وأما أن يشتغل بغير  
ما وجب عليه كأن يشتغل بافتتاح أو  
تعوذ أو بسكوت ولو عمدا أو باستماع  
لقراءة الإمامه أو غير فأن لم يشتغل  
الإماما وجب عليه فأن كان واجب الركوع  
لم يدر ك مع الإمام جزءا من محل المقام  
أدرك الركعة حكما تخفيفا عليه لكن بالشروط  
التي ذكرها في المتن

لا يشترط  
التي ذكرها لا أدراكها فلو اختل شيء منها فاقته  
الركعة فبأن يركعة بعد سلام الإمامه وأن كان  
واجب القراءة لكونه أدرك جزءا من محلها معه عند ابن حجر  
مع الإمام وجب عليه إذا ركع الإمامه أن  
يقطع القراءة وإن كان بطيها ويركع  
مع الإمام واجب من القراءة هنا ما حصل للبصير أو وضع  
منها قبل ركوع الإمامه كما إننا ما كان بشرط يد الإمامه على ظهره  
أن لا يقصر في ذلك بقوان وخوف ولا يكلف الإمام غيره وفي  
الأسراع في القراءة وجوب ركوعه مع قل على الجلال و  
مثل اليقين ظن لا  
إمامه في هذه والتي قبلها لا لذاته تروى معه كما هو  
بل لأجل تحصيل الركعة لأن المختلف بركن  
مكروه وليس حرام وحمل الوجوب في شيخنا الرملة في  
الصورتين على ما تقررت في قوله وأبتمه شيخنا  
الك وجه تعيين بعضهم فيها بنسب الإمامه أعتمد في شرحه  
الركوع مع الإمام بدل الوجوب وأبتمه فقد تقدم وفي الغري  
التي ذكرها في المتن



مسا ولتغير من غير بالوجوب فلو لم يركع  
 في الصورتين فاته الركعة وكره له التحلف  
 عن الركوع مع الامام ان لم يعذر بنفسه وجوه  
 وحيث كره له ذلك فاته ثواب الجماعة  
 ايضا لان كل مكروه لا يوجد الا مع الجماعة  
 يفوت ثوابها ولا تبطل صلاة فيها  
 على المعتمد الا اذا تخلف تمام ركنين فعليين  
 من غير عذر بان تخلف في القيام حتى هو  
 امامه للسجود وقيل تبطل صلاة بفوات  
 الركوع مع الامام لانه ترك متابعة الامام  
 فيما فاتت به ركعة فهو كالتخلف بها وحده  
 فاته الركعة في الصورتين امتنع عليه  
 الركوع لنفسه فيها فلو ركع فيها لنفسه  
 عاملا عالما بطلت صلاته لزيادته

لو انما كان  
 في الركعة  
 من غير عذر

لو انما كان  
 في الركعة  
 من غير عذر

ركوعا غير محسوب له ولا متابعة فيه  
 او ناسيا او جاهلا لغى ولا تبطل صلاة  
 وان اشتغل بغير ما وجب عليه من افتتاح  
 او غيره مما مروى كان واجبه الركوع فان  
 فرغ مما اشتغل به او قطعه وادرك  
 الركوع مع الامام ادرك الركعة حقا  
 كما مروى يكون في مدة اشتغاله بما ذكر  
 مرتكبا خلافا لاولي وان لم يدرك  
 الركوع معه فاته الركعة على وزان  
 ما تقدم فلا يركع لنفسه فان ركع لغيره  
 عاملا عالما بطلت صلاته لما مروى ان  
 اشتغل بغير ما وجب عليه وكان



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

الذكر وسكت على  
عليه وسلم  
ذلك ايضا  
حاشية على  
الخطيب لكن  
كلامه يقتضي  
عدم اعتباره  
فانهم ذلك  
بالصواب  
والله اعلم  
اه







هذا ما كان عليه  
 من قبل ان ياتي  
 به من الله تعالى  
 في كتابه العزيز  
 انما هو من عند  
 الله تعالى

حاصل الكلام على المسبوق وهو هنا على المعتمد من المبدأ مع الامامة وضد  
 الركعة الاولى وغيرها زمنا يسع قراءة الفاتحة معتمدا لربنا لنفسه  
 الموافق انه لا يخلو حاله انما ان لا يستعمل احد احرازها على خلاف ذلك  
 عليه من صلاة او ركوع وانما ان يستعمل غيره من سبيله في الركعة الاولى  
 او غيرها فكلوت ولو عمل او استعمل في الركعة الاولى او غيرها فكلوت ولو عمل  
 فان لم يستعمل الا على وجه غير فان كان واجبه استعمله استوفى  
 ادرك الركعة حقا تحفظا على لادى بالشروط التي ذكرها وجب له وان  
 للملك وان كان واجبه ان يقطع الركعة وان كان بغيرها وجب له وان  
 عليه اذا اراد ان يقطع الركعة في الركعة الاولى او غيرها فكلوت ولو عمل  
 وركعتين معهما فلو لم يركع معهما لم يركع الركعة الاولى او غيرها فكلوت ولو عمل  
 الركعة حقا فلو لم يركع معهما لم يركع الركعة الاولى او غيرها فكلوت ولو عمل  
 مكررة ولذا عبر بعضهم هنا بكلمة الوجوب بالندب ليس يجوز بالركعة  
 في الصور وتلك بعد ما انزوخ معه بشروطه لقولنا يتساوى في الركعة الاولى او غيرها فكلوت ولو عمل  
 معظم الركعاتها ولا يتصل صلاة على المعتمد الا اذا اختلفت تمام ركعتين  
 فعليت من غير عذر وقيل يتصل لانه ترك متابع الامام فيما فاتت ركعتين  
 به ركعة فهو كالتخلف بها ولو ركع ركعتين الصور بين نفسه عاملا  
 عالما بطلت صلاته لزيادته ركعتين غير متتابعين او ناسيا  
 او جاحلا بطلت صلاته وان استغفر فغفر وحسب عليه ما تلاه فلا يخلو له انما ان يظن  
 ادراك الامام في الركعة الاولى او غيرها فكلوت ولو عمل الركعة الاولى او غيرها فكلوت ولو عمل  
 التعاضد في ركعتين لا يستعمل من الركعتين بعد ركعتين او ركعتين  
 الذي هو ترك في غير الواجب ولا يجب ان يقع في ركعتين او ركعتين  
 الزمان على المعتمد ولا يكلف الا سماع شتم ان يقع في ركعتين او ركعتين

المذكور وسكتت  
 عليه ومضى  
 ذلك ايضا في  
 حاشية على  
 الخطيب لكن  
 كلامه يقتضي  
 عدم اعتباره  
 والله اعلم  
 اه



حاصل الكلام على المسنون وهو هنا على المعتد من اليد ركعة الإمام من  
 الركعة الاولى وغيرها من النسيئة لا يفسد ولا يفتقر الى النسيئة لا يفسد ولا يفتقر الى النسيئة  
 الموافقة ان لا يخلو حاله انما ان لا يشتغل بعد احرامه بغيره من سبيل او غير سبيل  
 عليه من صلاة او ركعة او غير ذلك وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل  
 او غيرها فسكت ولو سكت وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل  
 فان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل  
 ادراك الركعة حكمها تخلفا على لا يركن بالشرط الذي كان واجبا  
 له ان كان كان واجبا بالشرط الذي كان واجبا بالشرط الذي كان واجبا  
 عليه ان كان كان واجبا بالشرط الذي كان واجبا بالشرط الذي كان واجبا  
 وغيره من سبيل او غير سبيل وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل  
 وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل وانما ان لا يشتغل بغيره من سبيل او غير سبيل

لا تمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الوجه  
 من تناقض فيه للمتأخرين لانه تعارض في  
 حقه اصلا لانه عدم ادراكها وعدم تحمل  
 الامام عنه فالزمانه اتمامها رعاية للثاني  
 وفاتحة الركعة لعدم ادراك ركوعها رعاية  
 للاول احتياطا فيهما وقضية كلام بعضهم  
 ان محل هذا ان لم يحرم عقب حرام الامام  
 او عقب قيامه من ركعة والا لم يؤثر  
 شكله وهذا انما ياتي على ان العبرة في  
 الموافقة بادراك قدر الفاتحة بقراءة  
 الامام والمعتد خلافا كما تقدم انتهى قال  
 ابن قاسم عليه وافق الشهاب الرملي بان  
 حكم حكم الموافقة انتهى تكميل  
 في ع ش على م ر مانصه لو كان مع الامام  
 الجماعة فكبر شخص للاحوام فظن



احد المأمومين ان الامام ركع ركع  
قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام  
لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن  
هل يعد الركوع المذكور قاطعا للموالة  
فيستأنف قراءة الفاتحة اولاً وان  
طال فيتم عليها فيه نظرو الاقرب الثاني  
لانه ركوع معذور فيه فاسبب السكوت  
الطويل سهواً وهو لا يقطع الموالة  
وبقي ما لو كان مسبوقاً فركع والحالة  
ما ذكرتم تبين له ان الامام لم يركع فقام  
ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه  
نظراً لكونه مسبوقاً اولاً بل يتخلف ويقرأ  
من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه  
لتقصيره فيه نظرو الاقرب الثاني ايضا

للعلة المذكورة ولان العبرة في العذر بما  
في الواقع لا بما في ظنه انتهى خاتمة  
تشمّل على فرعين الاول فيما لو  
اسرع الامام قراءته حقيقة فكيف  
حال المأموم معه وبيان ذلك يعلم  
من كلامه ع ش علم ر في بحث المسبوق  
ونصه ومن ذلك ما يقع لكثير من الامة  
انهم يسرعون القراءة فلا يمكن للمأموم  
بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة  
بتمامها قبل ركوع الامام فيركع معه ونحسب  
له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات  
فلو تخلف لا تمام الفاتحة حتى رفع الامام  
راسه من الركوع او ركع معه ولم يطأ  
قبل ارتفاعه عن اقل الركوع فأتته الركعة  
فيتبع الامام فيما هو فيه ويأتي بركعة



بعد سلام امامه انتهى الفرع الثاني  
وهو في الاعتدال لو علم الامام او المصلي منفردا او شكافي  
ترك الفاتحة ذلك وجب عليها العود للركعة الى  
القيام بقصد لاجل قراءة الفاتحة لكن  
اذا عاد الامام فهل يعود المأمومون معه  
او ينتظرونه او يفارقونه بالنية ام كيف  
الحال وجواب هذا السؤال يؤخذ من  
كلام ع ش على م ونصه رايت بهامس  
نقلا عن الرمي بخط بعض الفضلاء ما  
نصه اما امام اعتدل من الركوع فشك  
في قراءة الفاتحة في القيام فيلزمه الرجوع  
الى القيام بقصد لاجل قراءة الفاتحة لان  
الاصل عدم قراتها واما حكم المأمومين  
الذين تلبسوا بالاعتدال مع الامام فهل  
ينتظرونه في الاعتدال فيغفرون تطويله

للضرورة ولا يركعون معه اذا ركع بعد  
القراءة ام يحكم عليهم بركعتهم في القيام  
معه حتى يلزمهم ان يركعوا اذا ركع  
ثانيا لاجل المتابعة ام يسجدوا قبله  
وينتظرونه فيه ولا يضر سبقهم لم يركعين  
لاجل الضرورة ام كيف الحال قال شيخنا  
الرملي بالاول ويغفر التطويل في الاعتدال  
للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتداهم  
ينتظرونه في السجود ويغفرون سبقهم  
بركعتي للضرورة وهذا هو الاصح لانه  
ركن طويل انتهى اقول وهذا مفروض  
كما ترى فيما اذا لم يعلموا من حال الامام  
شيئا بعدهم عنه او لكونها سرية اما  
لو علموا منه ترك الفاتحة فينتظرونه  
في السجود ثم رايت ما نقل عن الشيخ



في المصنفين في ابن حجر بعد قول المصنف وتصح قدوة  
 المودعي بالقاضي الخ انتهى ختم لو لم يطهر  
 له المسبوق في الركوع مع الا امام قبل ارتفاع  
 عن اقل الركوع لكن لما قام الامام شك في  
 ركوعه فاعاده فهل يعود المأموم معه  
 للركوع ويدرك الركعة اولاً فيه نظر والذي  
 يظهر انه ان علم ان عوده للشك كان كسبه  
 بذلك وجب العود معه لتبين وجوب  
 الركوع على الامام والا فلا يعود بل يتبع عليه  
 ذلك وبقي ما لو ادرك الامام في الركوع  
 واطلث معه يقيناً ثم لما رفع الامام رأسه  
 من الركوع شرع في قراءة الفاتحة فشك  
 المأموم في حال امامه هل هو ساه او عامد  
 او جاهل هل يحسب له ركوعه الاول معه ام  
 لا فيه نظر والا قرب عدم حسابه لان التحل  
 عنه رخصة وهي لا يصار اليها الا بيقين  
 فتقدير ان الامام لم يقرأ الفاتحة